العدد (1828) السنة السابعة - الثلاثاء (22) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

كـــــلام ابـــيـــض

الغامدي ودعوة في غير محلها

■ حازم مبيضين

في الوقت الذي تتعاظم فيه دعوات العقلاء إلى حوار هادئ ورصين بين أبناء وعلماء الطوائف الإسلامية من جهة، ومع المنتمين إلى الديانات السماوية الأخرى، بهدف التقريب بين بني البشر المؤمنين بإله واحد، يطلع علينا شيخ متزمت يطالب بسحب اعتراف الأزهر بالمذهب الشيعي الاثنا عشري، بدعوى أن اجتهاداته خروج على تعاليم الدين، وبذريعة وجوب تعطيل العقل عن الاجتهاد الذي منح الدين أجراً عليه حتى للمخطئين في اجتهاداتهم، ويجهل الشيخ أن التقرب إلى آل بيت الرسول يأتي تقرباً إلى الله، وأن ولاء الكثيرين منهم يصب في مصلحة أفراد من البيت الكريم يعتنقون المذهب السني، والأمثلة كثيرة، لكن التعصب حجبها عن بصر وبصيرة

ليس هناك غير التعصب الأعمى وراء دعوة الداعية السعودي أحمد الغامدي لسحب اعتراف الأزهر بالمذهب الشيعي " الاثنا عشري " ، وكان نبيلاً موقف شيخ الأزهر وهو يرفض هذه الدعوة البائسة، ويؤكد دور الأزهر الثابت المتمثل بتحقيق الوحدة بين المسلمين، لأن السنة والشيعة هما جناحا الأمة الإسلامية، ولأنه عبر أربعة عشر قرناً لم يقتتلا، ولأن ما يحدث بينهما الآن ليس أكثر من محاولة للنيل من المسلمين عبر سلاح التقاتل المذهبي، ولأن وظيفة الأزهر هي التقريب بين المذاهب التي يكمن الاختلاف بينها في الفروع فقط، وليس في الأسس والثوابت التي يقوم عليها الدين.

الأزهر كما نعرف، وكما هو من واجبه، يتبع سياسة عدم التفريق بين طلبته على أساس مذاهبهم، طالما أنهم مسلمون، ورسالته المحترمة تتمثل في نشر مفاهيم الاعتدال الفكري والعقائدي، وهو معني بالتقريب بين السنة والشيعة منذ أسس شيخه الراحل محمود شلتوت مع المرجع الشيعي تقي الدين القمي دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، وهو حين أجاز فقه الأمامية لم يدخل مصدراً للتشريع غير الكتاب والسنة، وشيعة آل البيت لا يتقولون شيئا من عندياتهم، والمعترض على التقريب بينهم وبين إخوتهم السنة غير صالح للحوار معه، لأنه لا يعترف بالآخر، لكن من الواجب إفهامه أن الشيعة لا يحتاجون إلى اعتراف أحد بهم، خاصة إن كان من طينة الغامدي، الذي يزرع أفكاره البائسة في عقول طلبته، متجاهلاً أن الأزهر أخذ بفتاوى شيعية حلت بعض المشاكل التي كان صعباً على المذهب السني إيجاد الحلول لها.

ولسنا هنا بصدد التذكير بالفائدة من الأخذ ببعض الفتاوى الشيعية كاعتبار أن الطلاق لا يقع الا بشاهدين، واعتبار المفقود الذي لا يعثر على جثته ميتاً ولو بعد ساعة، والأخذ بالوصية الواجبة التي تتيح لأبن الابن الذي توفي أبوه في حياة جده أخذ حصة من الميراث، ولو كنا متفائلين بنزاهة الغامدي لرأينا أن الواجب والمصلحة كانا يحثانه بدلاً من الدعوة المجانية التي أطلقها، مطلقا معها الفتنة أن يدعو إلى جمع الأحاديث وأقوال الائمة عند السنة والشيعة لعرضها على القرآن الكريم، فما وافق القرآن منها نأخذ به جميعا وما تعارض وما خالف كتاب الله نتنحى عنه أيضاً.

دعوة الغامدي بشكلها الحالي المريب، ووظيفتها غير النزيهة، ليست أكثر من تعبير مستهجن عن رفض أحد المذاهب الإسلامية الأساسية، وهذا لا يعبر عن التزام بالقرآن، لأن الالتزام يفرض احترام المذاهب التي تعمل به ومن ضمنها المذهب الشيعي، وهو طلب لن يتجاوز صدى صوت مطلقه، ولن يؤثر سلباً في وحدة المسلمين، لكنه مع ذلك يستحق الرفض جملة وتفصيلاً، لأنه غير مؤيد بأي مستند شرعي، وهو مسربل بالتعصب والرفض للآخر، ولسنا بحاجة للتبحر في الفقه والشريعة لنعرف أن ذلك أمر منبوذ في الدين والشرع لأن المسلمين في آخر الأمر أبناء دين واحد، وإن اختلفت نظرتهم الفرعية إلى بعض الأمور.

دور التعليم ومناهجه في الكراهية والعنف وتخلف الثقافة الاجتماعية

د. شجاع العاني

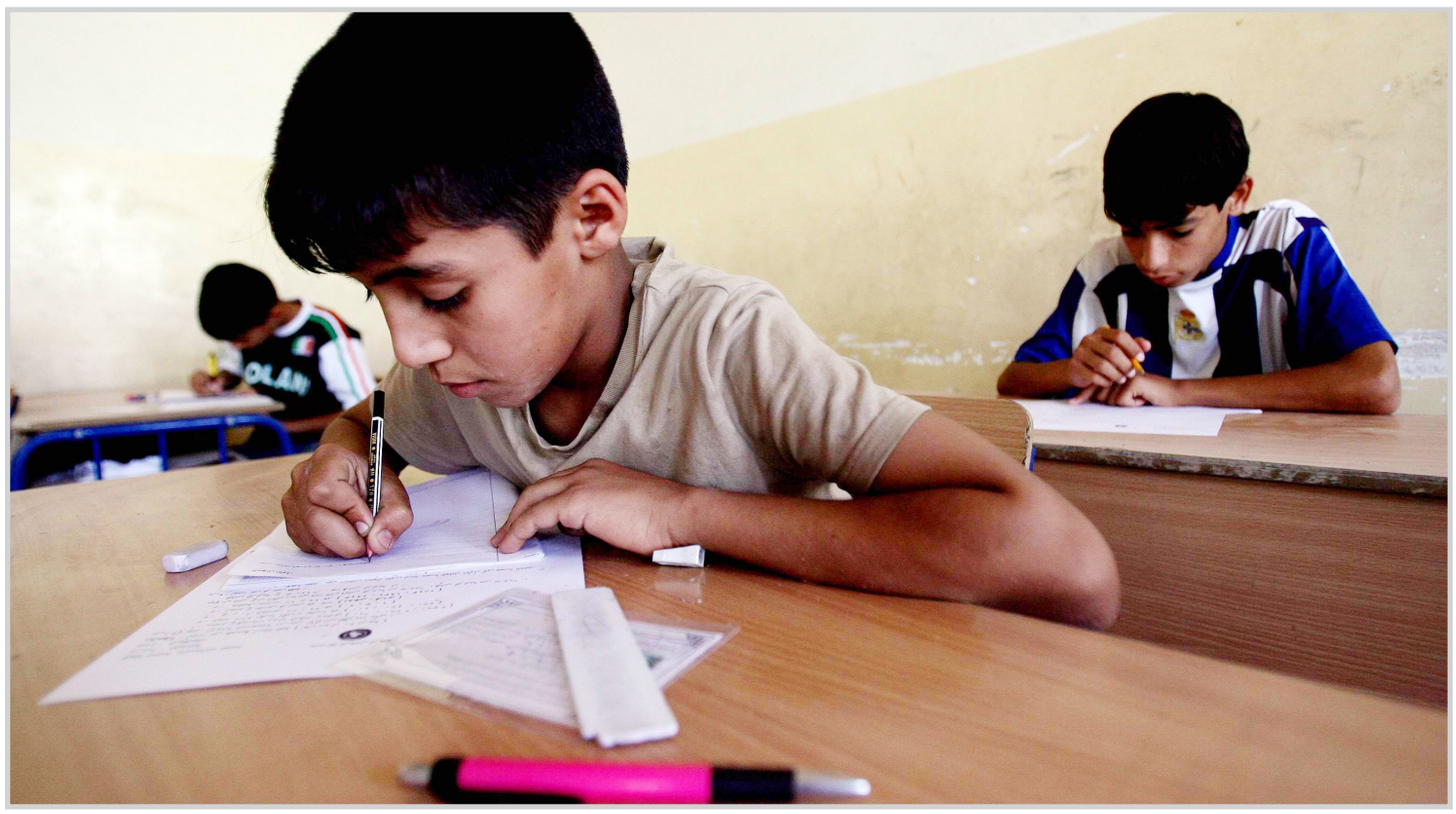

كلما فكرت في التعليم وسبل إصلاحه وجدتني أتذكر مقولتين، أحداهما صدرت عن وزير دفاع الولايات المتحدة مكنمارا عام ١٩٦٧ وهو ينصح الأوروبيين بأن عليهم إذا أرادوا ردم الهوة العلمية بين أوروبا والولايات المتحدة، أن يهتموا بالتربية والتعليم، وكان حجم الهوة آنذاك يقدر بـ"خمسة عشر عاما" ما لبثت ان تصاعدت مع حرب الخليج عام ١٩٩١ الى عشرين عاما.

اما الواقعة الثانية التي تتردد في الذهن فهي إحدى التوصيات والنتائج التي خرجت بها اللجنة المكلفة بإصلاح التعليم في الولايات المتحدة التي تقول: وبدا كل ما هو قابل للحفظ مشكوكا فيه.

لقد قامت محاولات عدة لإصلاح التعليم في العراق، لكن هذه المحاولات انصبت على ما يمكن تسميته بالمظاهر الخارجية للتعليم وأهملت وغيبت جوهر المشكلة فيه، فغالبا ما دار الحديث عن الأطراف الثلاثة للعملية التعليمية "المدرس، الطالب، الكتاب، إلا أن كل هذه المحاولات لم تتفحص محتوى الكتاب وما يقود إليه من عملية تلقي قائمة على حفظ المعلومات واستذكارها من دون التفكير فيها، بمعنى ان هذا الكتاب الذي أعد خصيصاً ليكون مساعداً للطالب في العملية التعليمية يخاطب الذاكرة لا العقل، وهو بالتالي غير قادر على خلق وعي جديد لدى المتعلمين أو خلق مهارات عملية، بل ويكرس الوعي الفعلي لديهم والسبب بسيط ولكنه عميق وجوهري، هو أن هذا الكتاب المساعد لا يقوم على الحوارية والتعددية في الرؤى والأفكار ولا يناقش الأفكار التي يطرحها من وجهات نظر متعددة، بل يعدها مسلمات وبديهيات لا يرقى الشك إليها.

قبل هذا الاختراع العجيب- أي الكتاب المساعد- كان أكثر من جيل من الأستاذة يملون المعلومات على الطلبة، وبرغم بؤس هذه الطريقة فإن الدرس لم يكن يقتصر على هذه الاملائي، بل كان على الأستاذ ان يزود تلامذته بعناوين عدة للمصادر والمراجع التي ينبغي للطلبة مراجعة بعضها على الأقل، وهي مصادر تنطوي بطبيعة الحال على آراء متعددة ومتناقضة أحياناً ما يجعل منها عامل تحفيز لأعمال الفكر ومناقشة الآراء للوصول إلى ترجيح بعضها على بعض او للوصول إلى الصائب منها، كما يراه المتلقي.

سأضرب مثلاً ساذجاً لذلك من مناهج الأدب العربي او بالأحرى تاريخ الأدب العربي يقول أحد الباحثين عن الموال الذي نشأ في العراق في العصور العباسية المتأخرة، هو من صنع مطربة تدعى موالياً، لكن تفسيراً آخر يقول أن العمال الزراعيين في أرض السواد اخترعوا الموال وغنوه وهم يعملون، وليس لمواليا سوى غنائه، ان مجرد ذكر الرأيين سيحفز للمقارنة بين الرأيين، وكأننا في مسرح بريخت الملحمي، ولكن القول بأحدهما من دون ذكر الآخر سيؤدي الى سبات في الذهن وتلقي المعلومة في منطقة الذاكرة، وهكذا أذن نحن باعتمادنا مناهج وكتب منهجية تعتمد وحدانية الرأي والصوت نكون قد حشرنا معلومة في ذهن الطالب دون ان ندفعه إلى أعمال الفكر واختيار ما يراه من رأي صائب.

وبما أن الكتاب المنهجي هو نمط من الشمولية والديكتاتورية فإنه يقوم على تلقين المعلومة وحفظها، والغريب في الأمر ان الكثير من المدرسين والأساتذة يطلبون اليوم- ونحن في عصر الثورة المعلوماتية والحاسوب- الى طلبتهم حفظ النصوص عن ظهر قلب، بل ويطلبون إليهم نقدها نقداً عملياً في أثناء الامتحان من دون أن تكون حاضرة أمامهم، وكأننا ما نزال في عصر الشفاهية لا عصر الكومبيوتر!

والغريب أن التسليم بالرأي أو الفكرة الواحدة من دون مناقشتها وإخضاعها للعقل والمنطق، يتم بعد خمسة وثمانين عاماً من نشر طه حسين كتابه في الأدب الجاهلي الذي عد في حينه ثورة في العقل والفكر العربيين لما جاء به من مناهج حديثة تقوم على الشك سواءً أكانت هذه المناهج غربية عرفها لدى ديكارت والمستشرقين الغربيين، أم كان فيها تلميذاً للعلامة ابن خلدون.

في رواية الكاتبة العراقية حوراء النداوي تحت سماء كوبنهاكن قرانا عبارة تأملتها كثيراً، وقد تفيد هنا شاهداً برغم ان بطلة القصة تتلقى تعليمها هنا، من العائلة والوسط الاجتماعي المحيط، تقول بطلة الرواية "عندما اسمع كلمة مسيحي مثلاً أتخيل كاثوليكيا متديناً من جنوب أوروبا فكيف إذن يكون عراقياً ومسيحياً في آن واحد أم كيف له أن يكون سنياً وكلمة سني تقفز لها في مخيلتي صورة لرجل سعودي بلحية غير مشذبة.. الخ، ثم تضيف البطلة وراوية الحدث (... رغم أنني لم ألتق هذا النموذج أيضاً إلا أنه حشر في رأسي على أنه كذلك) ثم تبين الكاتبة أنه... هذا ملمح فكري إيديولوجي يطبع جاليتها العراقية كلها.

وقد يناقش البعض أن هذا التعليم جرى بعيداً عن المؤسسة التعليمية، في الأسرة والجالية. ولكن أليس من حقنا أن نتساءل عن مصدر هذا النمط من التفكير والتعليم ومن المؤكد أن ليس ثمة كتاب يدرس في الجامعات قال ذلك، لكن مناهج التعليم وطرائقه البالية، هي التي جعلت الأسرة والوسط تفكر بهذه الطريقة وتعلم أبناءها على وفقها.

إذا لم يصلح التعليم وتغير مناهجه، لتصير إلى مناهج حوارية تعددية، تخاطب عقل الطالب وتنمي وعيه، فأن ما نسميه بالثقافة الاجتماعية ونعزو التعصب الإيديولوجي والكراهية لها، هي بعض من ثمار التعليم المؤسساتي بل أن الدولة مطالبة بأن تخضع التعليم الديني، الذي بات ينتشر اليوم بشكل لافت للنظر، إلى ضوابط تمنع من أن يكون عاملاً للفرقة وإثارة الأفكار الطائفية والشوفينية.

أن الذاكرة لا تصنع شخصية ولا وعياً ولا ثقافة وواقع طلبتنا اليوم يؤكد ذلك فلا احد يحفظ من المعلقات العشر سوى بضعة مقدمات او أبيات ولا أحد يحفظ من السياب سوى مطلع أنشودة المطر التي درسها في الإعدادية ولا أحد يعرف من الروائيين العراقيين سوى عبد الخالق الركابي للسبب نفسه. أن الأدب الذي هو مصدر لذة وتسلية يصبح مولداً للخلط لأن حفظه يتم بصورة قسرية.

ولا يكفي أن تكون مناهجنا تعددية وحوارية، بل ينبغي أن تتعدد نظم التعليم نفسها، فقد عمل توحيد هذه النظم في نظام واحد هو النظام السنوي القائم على تعطيل وشل الكثير من الإمكانات الثقافية والعلمية التي كان يوفرها نظام المقررات الذي كان موضع تجريب في العديد من الكليات والجامعات إلا أنه الغي لصالح نظام واحد هو صدى لنظام الحزب الواحد في السياسة، فقد كان نظام المقررات يوفر للطالب معلومات وثقافة واسعة عن طريق المقررات الاختيارية التي يختار الطالب منها ما يتوافق وإمكاناته ورغباته يرى مارشال ماكلوهان، عالم الاتصالات ان المعمل الحديث ونظام الإنتاج الأفقي الذي يسير باستقامة إلى أمام (اتجاه واحد) ينمي التعصب الإيديولوجي لدى المنتج، فكيف لا تدفع الى التعصب الإيديولوجي الفكرة والمعلومة عندما تكون وحيدة وغير جدلية؟! وكيف لا تخلق وحدانية الرأي والصوت، ثقافة وحدانية قائمة على التعصب، وخالقة للكراهية والعنف؟!

أولويات ستراتيجية أوباما للأمن القومي الأمريكي طويلة المدى

سلام العبودي

يعتمد الرؤساء الأمريكيون ستراتيجية الأمن القومي لرسم أهدافهم وتحديد أولويات الأمن الأمريكي. ولستراتيجيات الأمن القومي تأثير كبير على الإنفاق والسياسات الدفاعية والأمنية للولايات المتحدة الأمريكية. ويقضي قانون اقر في عام ١٩٨٦ بان يقدم الرئيس الأمريكي إلى الكونغرس تقريرا سنويا عن مفهومه أو أولوياته المتعلقة بالأمن القومي، لكن معظم الرؤساء يتفادون تقديم تقارير سنوية. وخلال ولايتيه قدم بوش تقريرين فقط، وهذا التقرير حول ستراتيجية الأمن القومي الجديدة هو الأول الذي يقدمه أوباما بعد سنة ونصف سنة من وصوله إلى البيت الأبيض وهو أول وثيقة لإدارته تقع في ٥٢ صفحة، وتعتمد بالدرجة الأولى على "الاعتراف بوقائع القرن الحادي والعشرين".

وتعكس الستراتيجية الجديدة التي وضعت بعد مناقشات مكثفة جرت في البيت الأبيض واستمرت ١٦ شهراً منذ تولي أوباما الحكم، مفهوم أوباما المعقد لعالم متغير يستوجب فتح قنوات التعاون والانخراط مع "قوى جديدة وصاعدة" برزت فيه من خارج الغرب مثل الصين والهند والمملكة العربية السعودية والبرازيل، وجنوب أفريقيا واندونيسيا وأخرى نافذة مثل روسيا؛ بينما تواجه الولايات المتحدة تحديات اقتصادية كبيرة، وهي عناصر تبرز بشكل نافر في بداية القرن الحادي والعشرين. وقد أعاد البيت الأبيض تعريف الأولويات الستراتيجية الأمريكية وضرورة إحياء القوة الاقتصادية والأخلاقية والإبداعية للولايات المتحدة في حال أرادت التمسك بموقعها القيادي. وأكدت الوثيقة أن "على الولايات المتحدة صوغ نظام دولي جديد يعكس واقع القرن الحادي والعشرين" حيث "عظمة أميركا غير مضمونة".

في تحوّل نوعي عن سياسات سلفه جورج بوش الأحادية الجانب المتسمة بلهجة التفرد السياسي والعسكري التي طبعت خطابه في ٢٠٠٢ و٢٠٠٦، رأى الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن صون القيادة الأمريكية في العالم، ومعالجة التحديات الستراتيجية والأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة، تتطلب حلولا وسياسات تتخطى الإجراءات العسكرية، وتقتضي تعاونا متطورا مع القوى الأخرى في العالم، وإحياءً لدور المؤسسات الدولية. وأعتمد أوباما في "ستراتيجية الأمن القومي" على مفهوم أوسع للأمن القومي يرتكز من جهة على "الحفاظ على التفوق العسكري الأميركي وعلى أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي باستطاعتها شن واستكمال أعمال عسكرية ضخمة بعيدة المدى"، مع التحذير من خطر "المبالغة في استخدام قوتنا العسكرية أو التحرك من دون شركائنا وزيادة العبء على جيشنا... واختصار قوتنا وتعريفها الضيق في العالم بقواتنا العسكرية وعدم التشديد على أهمية "زيادة التعاون والتنسيق العسكري والدفاعي مع السعودية ومصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي"؛ ومن جهة أخرى، تعزيز الاقتصاد والعلوم والتعليم "لان المعرفة رأس مال" وتطوير مصادر الطاقة البديلة، مشددا على أن "أمننا القومي يبدأ في الوطن... والإبداع الأميركي يجب أن يكون أساسا للقوة الأمريكية".

وبشكل عام فان الوثيقة تحدد نقاطا هي الحوار النشط والمحافظة على تفوق الولايات المتحدة العسكري والاستخدام الواسع للدبلوماسية الاجتماعية والمساعدات التنموية. كما تشير إلى النقلة الاقتصادية من مجموعة الثماني إلى مجموعة العشرين باعتباره "المنتدى الأساسي للتعاون الاقتصادي الدولي". وبينما تفادت الستراتيجية الجديدة اعتبار مسألة نشر الديمقراطية في العالم من ابرز أولوياتها، كما فعلت إدارة بوش، رحبت بالحركات الديمقراطية في العالم، ودعمت المؤسسات الديمقراطية في الدول الديمقراطية الفتية.

ومن أبرز محاور الستراتيجية الأمنية الجديدة طويلة المدى التي ستتبعها إدارة أوباما:

■ التركيز على الإرهاب المتنامي في داخل الولايات المتحدة الأمريكية

وفقا لجون برينان، وهو نائب مستشار الأمن القومي لمكافحة الإرهاب والأمن الداخلي، فإن هذه هي المرة الأولى التي تركز فيها ستراتيجية للأمن القومي على الإرهاب المتنامي في الداخل. ووصف برينان الستراتيجية الجديدة في كلمة أمام مركز واشنطن للدراسات الستراتيجية والدولية، وقال: "رأينا ارتفاعاً في عدد الأفراد الذين يتحولون هنا في الولايات المتحدة إلى رهائن للنشاطات المتطرفة أو أهدافها". وأضاف: "رأينا أفراداً، من بينهم مواطنين أمريكيين، مسلحين بجواز السفر الأمريكي، يسافرون بسهولة إلى ملاجئ آمنة للإرهاب، ويعودون إلى أمريكا وإلى مخططاتهم المميتة التي تعطلها الاستخبارات المنسقة وتطبيق القانون".

ولفت إلى أن الضغوط "اللا سابق لها" على (القاعدة) منذ وصول الرئيس باراك أوباما إلى السلطة، حدّت بشكل كبير من قدرة التنظيم وعملياته. واعتبر أن (القاعدة) تعتمد حاليا على "جنود مشاة" تدريبهم ضعيف، قد يتمتعون بالقدرة على التسلل إلى الدفاعات الأمريكية باعتبار أنهم لا يتمتعون ظاهريا بهيئة إرهابيين.

واعتبر برينان المرحلة الراهنة "مرحلة جديدة من التهديد الإرهابي، لم يعد يحدها التنسيق والتعقيد على نموذج اعتداءات ١١ أيلول ٢٠٠١"، لافتا إلى أن تطوير العدو نفسه من حيث التكتيك "يدفعنا بشكل مستمر إلى تطوير قدراتنا، ليس بداعي الخوف، وإنما على نحو متزن يعزز أمننا ويحرّم تحركات عدونا".

وقال برينان إن الوثيقة الأمنية الجديدة تعترف بالتهديد الذي يشكله "أفراد تحولوا إلى التشدد هنا في الداخل". وقد تسلط الضوء على المسألة هذه منذ حادثة إطلاق النار وقتل مسلح ١٣ جنديا وجرح العشرات في قاعدة "فورت هود" العسكرية في تكساس، تشرين الثاني ٢٠٠٩، واتهم في الاعتداء الطبيب النفسي الميجر نضال حسن، وهو أمريكي مسلم من أصل فلسطيني؛ ومحاولة التفجير في أيار من هذا العام حيث أبطلت الشرطة مفعول قنبلة وضعت في سيارة في ساحة "تايمز سكوير" وسط نيويورك، احد أكثر الشوارع اكتظاظا في المدينة. واعتقل على خلفية الحادث باكستاني مولود في الولايات المتحدة.

الجدير ذكره أن الرئيس الأسبق بيل كلينتون لم يشر في عهده إلى الإرهاب في الداخل عندما حدد ستراتيجيته عام ١٩٩٨، رغم الاعتداء الذي وقع في مدينة أوكلاهوما، فيما مر عليه جورج بوش مرور الكرام في وثيقته للعام ٢٠٠٦.

■ حصر العداوة بتنظيم (القاعدة)

الحرب ضد تنظيم (القاعدة) باعتباره عدواً رئيسياً وبذلك ابتعد أوباما بالكامل عن نهج سلفه جورج بوش بإسقاطه تعبير "الحرب على الإرهاب"، وحصر العداوة بتنظيم (القاعدة). ومن المبادرات الجوهرية الأخرى التي أشارت إليها ستراتيجية أوباما، حل تنظيم (القاعدة) في أفغانستان وباكستان وجاء في الوثيقة "سنسعى على الدوام إلى نزع الشرعية عن الأعمال الإرهابية وعزل كل من يمارسونها". وأضافت الوثيقة: "لكن هذه ليست حربا عالمية على تكتيك هو الإرهاب أو ديانة هي الإسلام"، متخلية عن تعابير مثل "الفئة الإسلامية" أو "الجهاديون" التي كانت إدارة بوش تستخدمها ؛ ومؤكدة "نحن في حرب مع شبكة بعينها هي (القاعدة) ومع فروعها التي تدعم الأعمال الموجهة لمهاجمة الولايات المتحدة وحلفائنا وشركائنا".

واعتبر أوباما في المقدمة التي كتبها للستراتيجية الجديدة أن أميركا " التي صلبتها الحرب... والتي ضبطتها أزمة اقتصادية مدمرة.." لا تستطيع أن تواصل حروبها في أفغانستان والعراق، وفي الوقت ذاته تحقيق التزاماتها الداخلية والخارجية الأخرى. وأكد "في الوقت الذي نقاتل في الحروب أمامنا، علينا أن نرى الأفق وراءها، أي عالم تكون فيه أميركا أقوى وأكثر أمنا وقادرة على تخطي التحديات..." إلا انه حذر من أن "أعباء القرن الحالي يجب ألا تقع على أكتاف الأمريكيين وحدهم، وفي الواقع إن خصومنا يريدون أن يروا أميركا وهي تهدر قوتها وان تنشرها في العالم". وفي هذا السياق يقول أوباما أن نجاح الإجراءات والسياسات الأمريكية يكون مضمونا إذا جاء في سياق تعاون دولي، مشيرا إلى أن هذا بالضبط ما قامت به الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية حين أوجدت مؤسسات دولية ساعدتها في الحرب الباردة (مثل حلف شمال الأطلسي وغيره). وأضاف: "أميركا لم تنجح عندما خرجت من إطار التعاون الدولي".

■ الحرب الاستباقية ممكنة، ولكن بشرط

على نقيض من مفهوم ستراتيجية جورج بوش في شن "الحرب الاستباقية"، لا تلوح ستراتيجية أوباما أو تهدد بإمكان شن حروب وقائية، مع تشديدها على الاحتفاظ بحقها في استخدام القوة العسكرية من جانب واحد إذا دعت الحاجة، أي أن "الحرب الاستباقية ممكنة" ولكن بطريقة لا تتعارض والقيم الأمريكية وبدعم من المؤسسات الدولية. وهي تدمج بين الدبلوماسية واستخدام القوة، التي اعتبرت أنها يجب أن تكون الحل الأخير؛ فالستراتيجية الأمريكية الجديدة لا ترفض مبدأ توجيه الضربة الأولى، وجاء فيها: "مع أن استخدام القوة يكون ضروريا أحيانا، فإننا سنجرب كل الخيارات قبل الحرب كلما استطعنا ذلك، وسوف نوازن بدقة بين ثمن ومجازفات كل إجراء ضد كلفة أو مجازفات عدم اتخاذ أي إجراء... وسوف نسعى إلى الحصول على دعم دولي واسع من خلال العمل مع مؤسسات مثل حلف شمال الأطلسي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة". كما شددت على أهمية التعاون العالمي، وتطوير شراكات أمنية واسعة ومساعدة دول أخرى على حماية نفسها، عبر تدريب قواتها. وتقضي الستراتيجية بإجراء تقييم دقيق للمصالح الأمريكية في الخارج، ومدى الحاجة لاستخدام القوة، مشيرة إلى عدد كبير من التهديدات التي تبدأ من الحرب الالكترونية إلى الأوبئة مروراً بغياب المساواة، كما تقضي بتشجيع المجتمعات على وقف التحول إلى التشدد وهو واحد من مبادرات الإدارة الأمريكية الهادفة إلى ضمان أمن مواطنيها وحلفائها.. وتدعو ستراتيجية أوباما لتوسيع الشراكات بحيث لا تقتصر على حلفاء الولايات المتحدة التقليديين إذ ستعمل الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين في قضايا المصالح المشتركة لكنها ستراقب التطور العسكري لبكين.

■ منع انتشار الأسلحة النووية

تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية ببذل المزيد من الجهود الدبلوماسية للحد من انتشار الأسلحة النووية والسعي إلى جعل العالم خال من الأسلحة النووية. وتشدد الوثيقة على أن أميركا ستواصل العمل لمنع انتشار الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وبالنسبة إلى إيران، فإن الوثيقة تشملها مع كوريا الشمالية لناحية المخاطر الناتجة عن برنامجها النووي. "وسوف تعمل أمريكا على منع إيران من تطوير سلاح نووي". وتضيف انه إذا رفضت الدولتان خيار الاندماج الاقتصادي والسياسي في العالم وأصرتا على الخيار النووي، "عندها سوف نسعى بوسائل متنوعة لزيادة عزلتهما وضمان امتثالهما للأعراف الدولية المتعلقة بحظر انتشار الأسلحة النووية".

وتشير الوثيقة إلى وجود "خيار واضح أمام الدولتين: إذا تخلصت كوريا الشمالية من برنامجها للتسلح النووي ونفذت إيران التزاماتها الدولية في ما يخص برنامجها النووي ودعم الإرهاب وتهديد جيرانها، فسيكون باستطاعتهما المضي نحو مسار للتعاضد السياسي والاقتصادي مع المجتمع الدولي. أما في حال تجاهلهما هذه الالتزامات فسيواجهان عزلة أكبر". وتشير الوثيقة إلى أن "الجمهورية الإسلامية في إيران عرّضت ولعقود أمن المنطقة والولايات المتحدة للخطر عبر برنامجها النووي ودعمها للإرهاب وتقويضها السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وحجب حقوق شعبها". وإذ تدافع عن سياسة الانخراط مع طهران مشيرة إلى أن "سنوات من رفض الانخراط زادت من التهديد الإيراني"، تشير إلى أن واشنطن "تريد الانخراط من دون أوهام وأن هناك مسارا نحو مستقبل أفضل لإيران إذا كانت القيادة الإيرانية مستعدة للسير فيه".

■ التعهد بضمان أمن إسرائيل ودمجها في الشرق الأوسط الكبير

تحت عنوان "تقدّم السلام والأمن والفرص في الشرق الأوسط الكبير"، تشير الوثيقة إلى أن "للولايات المتحدة مصالح مهمة في الشرق الأوسط الكبير. إنها تتضمن تعاونا واسعاً في قضايا مختلفة مع صديقتنا القريبة، إسرائيل، وتعهدا لا يتزعزع بضمان أمنها، وتحقيق التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني بدولة. والعمل "في المنطقة ومع شركاء لهم الرؤية نفسها للدفع نحو مفاوضات الحل النهائي: أمن الإسرائيليين والفلسطينيين والحدود والاجئين والقدس". كما شددت على أهمية العمل نحو السلام الشامل بين إسرائيل وكل من لبنان وسورية.

وتضيف "أكثر من ذلك، فإن علاقاتنا مع إسرائيل والدول العربية الصديقة والشركاء في المنطقة تذهب إلى ما هو ابعد من تعهدنا بضمان أمنها، وتتضمن علاقات متواصلة في قضايا مثل التجارة والتبادلات والتعاون في عدد واسع ومختلف من المواضيع".

وحول "السعي إلى السلام بين إسرائيل والعرب"، تشير الستراتيجية إلى أن "للولايات المتحدة وإسرائيل والفلسطينيين والدول العربية مصلحة في حل سلمي للصراع العربي . الإسرائيلي، يحقق تطلعات الإسرائيليين والفلسطينيين بالأمن والكرامة، وتستطيع إسرائيل عبره تحقيق الأمن والسلام الدائم مع جميع جيرانها. إن الولايات المتحدة تريد الوصول إلى دولتين تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن . دولة يهودية في إسرائيل، وفلسطينية قابلة للحياة ومستقلة ومتصلة الأراضي تنهي الاحتلال الذي بدأ في العام ١٩٦٧".

وتوضح "سيدوم أي سلام بين العرب وإسرائيل فقط إذا توقفت دول إقليمية عن التدخل بطريقة مؤذية، وزاد التعاون بين القوى البناءة. وفي الوقت الذي نسعى فيه للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فإننا سنواصل السعي أيضا للتوصل إلى سلام بين إسرائيل ولبنان وإسرائيل وسوريا، وسلام واسع بين إسرائيل وجيرانها. كما سنسعى لمبادرات إقليمية تقوم على التعاون الثنائي إلى جانب المفاوضات الثنائية".

وتضيف الوثيقة "لدينا الكثير من المصالح، وتعهدات بعيدة المدى وفرص جديدة من اجل توسيع وتعميق العلاقات في الشرق الأوسط الكبير. هذا يتضمّن الإبقاء على علاقة شراكة قوية مع إسرائيل، في الوقت الذي ندعم فيه عملية دمجها بشكل كامل في المنطقة. وتعهدت الوثيقة "العمل على إنهاء الحرب في العراق، والعمل نحو تشكيل حكومة عراقية "منصفة وتمثيلية ومسؤولية ولا توفر ملاذا ودعما للإرهابيين، وضمان وحدة العراق وأمنه وتعزيز ديمقراطيته وإعادة تعاضده مع المنطقة". ونصت على "أن الولايات المتحدة ستواصل أيضا تطوير العلاقات الأمنية الرئيسية مع المنطقة، مع مصر والأردن والسعودية ودول مجلس التعاون الأخرى؛ شراكة تستطيع عبرها قواتنا وأنظمتنا الدفاعية العمل معا بشكل أكثر فعالية".

وشرحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون ستراتيجية الأمن القومي" في كلمة أمام معهد بروكلينغز في واشنطن وتطرقت إلى الصراع العربي – الإسرائيلي، فكررت ما قالته أخيرا أمام اللجنة الأمريكية – الإسرائيلية للشؤون العامة "ايباك" من أن العوامل الديموغرافية والإيديولوجية والتقنية في المنطقة لا تصب في مصلحة إسرائيل. وقالت: "كما تعلم إذا أرادت إسرائيل أن تبقى دولة ديمقراطية يهودية، فعليها أن تتعامل مع مواطنيها العرب أيضا، وإذا أرادت أن تبقى دولة ديمقراطية يهودية آمنة، فعليها أن تعترف بأن التقنية المتقدمة ستجعل كل بقعة في إسرائيل اقل أمنا إلا إذا تم التوصل إلى حل. وإذا كانت للإسرائيليين نظرة بعيدة المدى في شأن كيف يجب أن يعيشوا مع جيرانهم فعليهم أن يتعاملوا مع إيديولوجية رفضية تنمو وتتفاقم نتيجة الإخفاق في إيجاد الحل المبني على أساس حل الدولتين".

وفي توضيح للستراتيجية الجديدة، أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون قوة الولايات المتحدة، إلا أنها قالت إن هذه القوة ستستخدم بشكل أكثر حكمة واقل مباشرة من قبل. وأضافت كلينتون إن بلادها ليست اقل قوة، لكن عليها استخدام قوتها بطرق مختلفة جديدة. وتابعت أثناء إعلان بلادها ستراتيجيتها الأمنية الجديدة أنه يجب على الولايات المتحدة موازنة ودمج كافة عناصر القوة الأمريكية ومن بينها الدفاع والدبلوماسية والتنمية، وكذلك القوة الاقتصادية، مشيرة إلى أن وضع عجز الميزانية والدين في الولايات المتحدة يش□لان تهديدا لقوتها الدبلوماسية في المدى البعيد. كما قالت كلينتون إن هذه السياسة تتطلب كذلك الدبلوماسية المتأنية والصبورة.